

الزعامات المحلية بسوس في القرن الثامن عشر بين مجال الطاعة ومجال البيعة (1677-1822)

محمد حنداين
أستاذ باحث - أكادير

مقدمة :

لاشك أن الحديث اليوم عن موضوع الزعامات المحلية يكتسي أهمية كبيرة، باعتبار كون التاريخ أساسي في تقديم إيضاحات بل إجابات عن مشاكل حالة تتعلق بعلاقة المخزن والقوى المحلية. كيف تنشأ الزعامات المحلية ؟ وما هي طبيعة تكوينها ؟ ما هي أهدافها ؟ هل تقف عند حدودها المحلية أم تتجاوزها نحو التطلع إلى السلطة المركزية ؟ كيف تتعامل مع المخزن ؟ وما هي الاستنتاجات الممكنة ؟

1. تحديد المفاهيم :

1.1. الزعامات المحلية :

تساهم عوامل متعددة ومتشابكة في نشوء الزعامات المحلية، منها ما هو مرتبط بالظروف الطبيعية ومنها ما هو متعلق بالبنية الاجتماعية والثقافية لجهة معينة.

وتعتبر الطبيعة الجغرافية للمغرب كمجال ثقافي/تاريخي أحد العوامل المحددة ليس فقط لنشوء القوى المحلية ولكن أيضا بالنسبة لتاريخ المغرب كله. فالطبيعة الجغرافية لسوس وبعده عن مركز السلطة وإحاطته بحواجز طبيعية من السلاسل الجبلية، وانفتاحه على الصحراء في الجنوب وعلى المحيط الأطلسي من جهة الغرب،

كل ذلك جعل من جهة سوس مجالا مريحا ومرتعا خصبا لنشوء القوى المحلية التي تستهويها تلك الظروف للمغامرة بالزعامة والتمرد.

وقد وقفنا، بعد استقراء لتاريخ الزعامات المحلية بالمغرب، على عدة جهات تاريخية تشكل منطلق الزعامات المحلية، وهي مصنفة على الشكل التالي⁽¹⁾.

أهم الأدوار التاريخية للجهات في تاريخ المغرب

الجهات التاريخية	العصر الوسيط	العصر الحديث	الفترة المعاصرة
جهة الريف/ الهبط	إمارة النكور وبني عاصم منتصف ق. الثاني. هـ / الثامن م.	إمارة آل النقيس والخضر غيلان (النصف الأول من ق 17) بيعة م. هشام (1797/1211)	ثورة أبي حمارة مقاومة عبد الكريم الخطابي
جهة تامسنا/ الغرب	إمارة بورغواطة (1148-743-125)	حركة محمد العياشي (1641-1573/1050-980) جمهورية الرباط /سلا (1631-1041/1627-1036) بيعة م. عبد المالك بن ادريس (1797/1211)	ثورة قبائل الشاوية ودكالة، بالدار البيضاء 1907
جهة تافيلالت/ الوسط	دولة الادارسة إمارة مكناسة حركة المرينيين	حركة أبي محلي (1613/1022) حركة الدلائيين (1668-1612-1078-1021) حركة العلويين (1631-1040) حركة أبي بكر امهاوش 1819	مقاومة موحا أوحمو الزباني مقاومة 1914 بوكافر
جهة الرحامنة/ الشاطمة		بقايا السعديين والشبانان. عمراكش (1668-1603/1078-1012) بيعة م. سليمان (1797/1211)	الثورة الحفيضية 1907. عمراكش
جهة سوس /درعة /الصحراء	إمارة البجليين بتارودانت (1038-827/430-213) حركة المرابطين (1147-541-1055-446) حركة الموحدين (1269-668/1140-535)	حركة السعديين (1625-1035/1511-916) إمارة السملالين (1970-1613/1081-1022) إمارة سيدي هاشم باليغ (1810-1225)	حركة احمد الهيبة 1912 مقاومة مربييه ربو

الجدول 1

(1) محمد حندان، المخزن وعلاقته بقبائل سوس في القرن الثامن عشر، أطروحة دكتوراه الدولة في التاريخ، كلية الآداب بالرباط، 2003، ص. 5.

إن تكرار هذه الظاهرة في التاريخ المغربي بهذا الشكل، يطرح تساؤلات تنطلق في مجملها من البحث عن الجذور التاريخية والاجتماعية لهذه القوى المحلية، وعن طبيعة علاقتها بالمخزن، وعن الكيفية التي تعامل بها هذا الأخير مع هذه الزعامات المحلية.

وترتكز الزعامة المحلية على مقومات معينة منها كونها مستقطبة لعدد مهم من السكان ومسيطرة على مجال معين ومتوفرة على قوة قادرة على تحدي السلطة المخزنية إلى جانب إطار إيديولوجي قادر على المنافسة والإقناع، غير أن هذا الأخير ليس شرطاً لكي تظهر بعض الزعامات المحلية كبعض قواد المخزن الذين لا يرغبون إلا في مزيد من الامتيازات داخل الهيكل المخزني نفسه.

ومن هذا المنطلق يمكن تمييز عدة أنواع من الزعامات المحلية حسب طبيعتها وأهدافها.

1.1.1. الزعامات ائيلية المرتبطة بالأسرة الحاكمة :

وهي على العموم ما يمكن الاصطلاح عليه بثورات الأمراء في تاريخ المغرب. وناذرا ما لا تتحدث عنها المصادر. وقد كثرت هذه الزعامات في القرن الثامن عشر. نسبة كبيرة منها في عهد المولى إسماعيل، ذلك أن عهده بدأ بثورات ابن محرز الذي قام بالسوس مدة تزيد عن خمسة عشر سنة، ثم بعد ذلك اندلعت ثورة محمد العالم المشهور بنفس الجهة، ثم بعدها ثورة كل من المولى زيدان والمولى بناصر والمولى عبد المالك.

وتتسم هذه الزعامات بكونها تعتمد على الرأسمال الرمزي للأسرة الحاكمة، بكونها أسرة شريفة. ولذلك لا تجد هذه الزعامات صعوبات في إقناع العامة بمشروعية أمرها، خاصة وأن الأمير المحتك بساكنة سوس كمحمد العالم مثلاً يظهر للناس بأنه مظلوم، وأنه صاحب حق يستوجب مساندته. كما أن هذه الزعامة لا تحمل مشروعا إيديولوجيا معارضا للسلطة المركزية، بل إنها تحاول فقط تغيير سلطان بآخر يعتقد أنه صاحب مشروعية، لذلك فإن صراعها مع المركز لا يتجاوز الصراع حول المشروعية داخل نفس المنظومة السياسية للحكم. وتتميز هذه الزعامات بطول مدتها لكون الصراع متكافئاً على المستوى الأيديولوجي، ذلك

أن الطرفين المتصارعين ينهلان من نفس المعين. كما أن هذه الزعامات لا تتوقف أهدافها عند المستوى المحلي، بل تتجاوزه إلى مستوى تغيير السلطة المركزية، ولم تكن الجهة إلا مركز الانطلاق لإعادة تشكيل الحقل السياسي بالمغرب.

1.1.2. الزعامات المحلية المرتبطة بالحركات المهدوية :

الزعامات المهدوية معروفة في تاريخ المغرب، وقد كتب عنها الكثير، كما لا تغفلها المصادر التاريخية. وإذا كانت فكرة المهدوية معروفة في المغرب منذ العصر الوسيط، وأنشأت على أساسها الدولة الموحدية أكبر إمبراطورية في تاريخ المغرب، فإنها تزايدت بالخصوص في العصر الحديث. وقد تمكنا من إحصاء أربع حركات مهدوية محلية انطلقت بسوس خلال أقل من ثلاثين سنة أي بمعدل زعامة مهدوية في كل سبع سنوات ونصف.

ولعل أغلب الزعامات المحلية بسوس كان من ورائها حركات مهدوية تروم تغيير السلطة المركزية. وتشير بعض الدراسات إلى أن جذور هذه الظاهرة تعود إلى الكوارث الطبيعية وما ينتج عنها من عدم الاستقرار، وضعف النفوذ المخزني، وضعف التأطير الروحي الذي تقوم به الزوايا الكبرى والذي يجعل الناس مطمئنين ومتوازنين من الناحية النفسية⁽²⁾. هذه العوامل المجتمعة هي التي أفرزت هذه الظاهرة في المجتمع السوسي. وهذه الحركات المهدوية هي في بعض جوانبها العميقة محاولة من المجتمع ملء الفراغ الروحي /السياسي الذي يحدث في ظل هذه الوضعية. ذلك أنه عندما تستقل منطقة سوس سياسياً وإدارياً، فإنها لا تستطيع أن تستقل من الناحية الروحية والرمزية. فشخصية النموذج الأمثل (الزعيم الروحي/ أمير المؤمنين) حاضرة باستمرار في ذهنية هذا المجتمع. لذلك نرى أن أهل الحل والعقد يحرصون على الإسراع في إعلان البيعة لسلطان جديد. بمجرد وفاة السلطان الحاكم، وذلك حتى لا يشعر الناس بالفراغ الروحي والسياسي.

وإذا ما حدث أن انقطعت أخبار السلطان عن الناس بسبب من الأسباب، وخاصة إذا ما صاحب ذلك وباء وطاعون واضطرابات، وهو ما ميز هذه الفترة،

(2) محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والجماعات بالمغرب في القرن الثامن عشر والتاسع عشر. منشورات كلية الآداب، الرباط، 1993.

فإن الناس يتهافتون على البحث عن منقذ وزعيم يدي بعض مواصفات النموذج الأمثل، وهي التي يظهرها أغلب الزعماء المحليين، وخاصة أولئك الذين يتخذون صفة المهدوية وشخصية المنقذ. ومن الصعب القول أن التفاف الناس حول هذا الزعيم، يعني بالضرورة أن حركتهم كانت موجهة ضد السلطان كرمز، بقدر ما تستهدف ملء الفراغ الروحي الذي يشعرون به. وعندما يصطدم الناس بواقع وجود السلطان كإمام وأمير المؤمنين كلما اجتازوا جبل درن، فإن حرارة الانطلاق والاندفاع سرعان ما تخبو وتتهار، وهذا ما يجعل هذه الحركات تنتهي بالسرعة التي تندلع بها ولا تحتاز بشكل عام مراکش⁽³⁾.

وتتميز هذه الزعامات بكونها سريعة التحرك وسريعة الاندحار، فهي تنتهي بنفس السرعة التي تنشأ بها، ذلك أن المخزن يتوخى الجزم في مقاومتها، نظراً لأنها تهدده في الإطار الإيديولوجي التي تؤطره والذي لا يتساهل المخزن في احتكاره، إذ بواسطته يتم تأطير الناس ويكتسب المشروعية.

1.1.3. الزعامات المحلية المرتبطة بتمرد قواد المخزن :

يحدث أن يتمرد بعض قواد المخزن على السلطة المركزية لأسباب متعددة، فيتحول من خليفة السلطان إلى زعيم محلي قوي يتحدى أوامر المخزن، ويصبح مستقلاً مستثمراً الخصوصيات المحلية للجهة، لكنه لا يتوفر على أية تغطية إيديولوجية تمكنه من مواجهة السلطة الرمزية المكتسبة من صفته كسلطان شريف. لذلك يحاول القائد في أغلب الأحيان التقرب من أصحاب الزوايا والشرفاء المحليين في محاولة لكسب نوع من المشروعية التي تنقصه لدعم سلطته، وقد يلتجأ إلى نسج شجرة وهمية تربطه بالنسب الشريف.

ولا تشكل هذه الزعامات خطراً كبيراً على استمرار السلطة المركزية، لكونها لا تحمل أي مشروع للمجتمع بديل لما يتبناه المخزن. فهذه الزعامات هي عبارة عن تمرد معزول بآفاق محدودة. ولذلك فإن المخزن لا يعير اهتماماً كبيراً لمثل هذه الثورات التي يترعّمها هؤلاء الزعماء، ولا يستعجل الأمر للقضاء عليها علماً منه

(3) محمد حنداين : المصدر السابق. ص، 323.

أنها لا تشكل عليه خطراً من الناحية الإيديولوجية كما هو الشأن بالنسبة للحركات المهدوية.

وظهرت في سوس خلال القرن الثامن عشر عدة زعامات محلية من هذا الصنف، أشهرها زعامة الطالب صالح الذي سنفصل عنه الحديث في حينه.

هذه هي بعض الملاحظات التي يطرحها مفهوم الزعامات المحلية في تاريخ المغرب، وهي كما يبدو عبارة عن ملاحظات أولية يتعين تعميق البحث فيها.

2.1. حول مفهومي مجال الطاعة ومجال البيعة :

1.2.1. مجال الطاعة :

وهو المجال الذي يدخل ضمن دائرة الأحكام المخزنية، وتكون ساكنته خاضعة للمخزن، وتجري عليها مختلف الكلف المخزنية، من ضرائب، وهدايا، وفروض البيعة والطاعة، وتموين المحلات والحركات. وهو المجال الذي يطلق عليه عادة بـ «بلاد المخزن» وتدخل معظم قبائل سوس الأدنى في دائرة هذا المجال. ولا يعني هذا أن هذه الدائرة لا تعرف ثورات أو تمردات ضد المخزن. فمسألة الطاعة مسألة نسبية في الزمان والمكان. وحدود هذه الدائرة ليست ثابتة، فهي في تمدد وتقلص حسب قوة وضعف المخزن.

1.2.2. مجال البيعة :

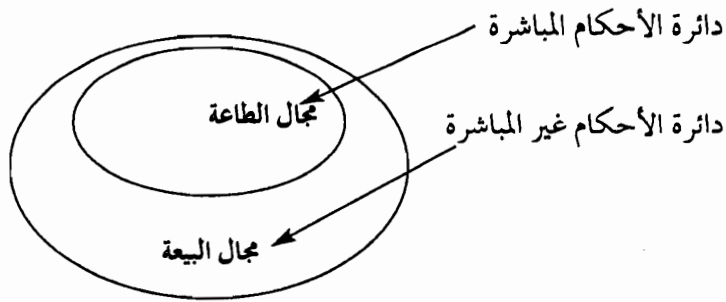
وهو المجال الذي لا تجري عليه الأحكام المخزنية. فساكنته تعترف ببيعة السلطان، وترسل إليه الهدايا في الأعياد والمناسبات لتأكيد تلك البيعة. ولكنها خارجة عن الأحكام المخزنية. فهي لا تؤدي الضرائب، ولا تساهم في الحركات والمحلات السلطانية. كما أن حدود مجال البيعة لا يمكن تحديده، فهي تزداد اتساعاً كلما ابتعدنا عن مركز السلطة المخزنية. ويمكن أن يشمل مناطق واسعة تتجاوز مجال المغرب كما حدده العروي⁽⁴⁾. لأن توسعها لا يرتبط بالقوة المادية للمخزن، بقدر ما يتعلق بالقوة الروحية والرمزية للسلطان كأمر المؤمنين. فحدود هذا المجال هي

(4) Abdallah, Laroui, Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, éd (4) Centre culturel arabe 1993, p. 59.

حدود بشرية وليست ترابية. وفي هذا الإطار تدخل بيعة أهل تلمسان للسلطان عبد الرحمان بن هشام غير أن اعتماد المفهوم الترابي الأوربي للحدود من قبل فرنسا في شمال إفريقيا، قلص مجال البيعة وحوله إلى مفهوم ترابي. ولذلك فإن هزيمة معركة إيسلي سنة 1260-1844 لم تكن فقط هزيمة عسكرية للمغرب، بل كانت أعمق من ذلك، فهي هزيمة للمجتمع كله بمفاهيمه ومؤسساته.

وتدخل أغلب قبائل سوس الأقصى ضمن هذا المجال. وداخل «بلاد البيعة» هنالك نوع من التدرج في تعامل المخزن مع هذا المجال. حيث نجد منطقة انتقالية بين «مجال الطاعة» و«مجال البيعة»، تكون خاضعة للأحكام المخزنية بشروط يتم الاتفاق حولها بين المخزن وقبائل هذه المنطقة. فهذه القبائل تخضع للمخزن جزئياً وتحظى بامتيازات مهمة لا تحظى بها قبائل مجال الطاعة. ولدينا في قبائل إيداولتيث نموذجاً لذلك⁽⁵⁾. ثم تأتي منطقة قبائل لا تخضع للأحكام المخزنية بشكل كبير. ومنها تنطلق عادة أغلب الثورات المعارضة للمخزن.

غير أن قبائل كل من «مجال الطاعة» و«مجال البيعة» لا تشكل كتلة منسجمة ثابتة وجامدة بل هي في تحرك مستمر، حيث تقع في كل مجال على حدة تقاطعات متنافرة، حسب تغير الظروف المحيطة بكل مجال، الناتجة أساساً عن ازدياد أو ضعف نفوذ المخزن، أو تدخل القوى الأجنبية، أو تغيير الظروف الطبيعية⁽⁶⁾.



الشكل 1

(5) أرسل محمد العالم رسالة إلى قبيلة إيداولتيث يحدد فيها شروط الصلح مع هذه القبيلة، وهي الاعتراف بالمخزن، وأداء الضرائب الشرعية وعدم إيواء العصاة والسماح بالمرور لمن أراد في منطقتهم ثم إعفاؤهم من تقديم الرماة والتزام المخزن بعدم الاقتراب من ساحتهم انظر : محمد حنداين : المصدر السابق رسالة رقم 41. ص. 45. من ملحق الوثائق.

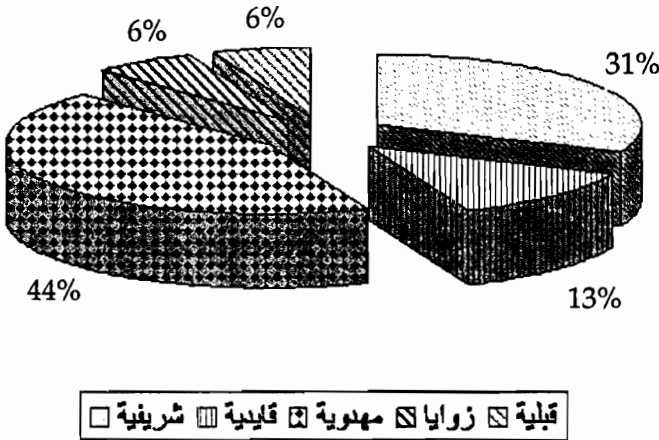
(6) محمد حنداين : المصدر السابق، ص. 150.

2. الزعامات المحلية بسوس :

شكل سوس مجالا لظهور الزعامات المحلية، وذلك لما يتميز به من خصوصيات طبيعية وجغرافية وبشرية وثقافية واقتصادية تساعد على التمرد والزعامة. كما كان القرن الثامن عشر من أبرز الفترات التاريخية التي عرفت فيه هذه الجهة نسبة كبيرة من القوى المحلية التي واجهت السلطة المركزية بشتى الطرق ومختلف الوسائل.

الزعامات المحلية	المدة الزمنية	طبيعتها	مجال الطاعة	مجال البيعة	سنوات الزعامة
ابن محرز	1677-1684	شريفية		*	17
ابن الخطيب	1695-1696	قايدية	*		1
محمد العالم	1700-1707	شريفية	*		8
المولى زيدان	1707-1708	شريفية	*		2
المولى بناصر	1711-1712	شريفية	*		2
بودربالة	1715	مهدوية		*	1
المولى عبد المالك	1719-1727	شريفية	*		8
الكرسيقي	1734-1738	مهدوية		*	4
الطالب صالح	1748-1752	قايدية	*		4
الكثيري بوتكولا	1753-1754	مهدوية		*	2
المكاوي	1755-1756	مهدوية		*	2
عمر الكلخ	1772	مهدوية		*	1
بلا بن عزوز	1789	مهدوية		*	1
بوحلاس	1793	مهدوية		*	1
سيدي هاشم	1810-1886	زاوية		*	76
بيروك	1816-1821	قبلية		*	5

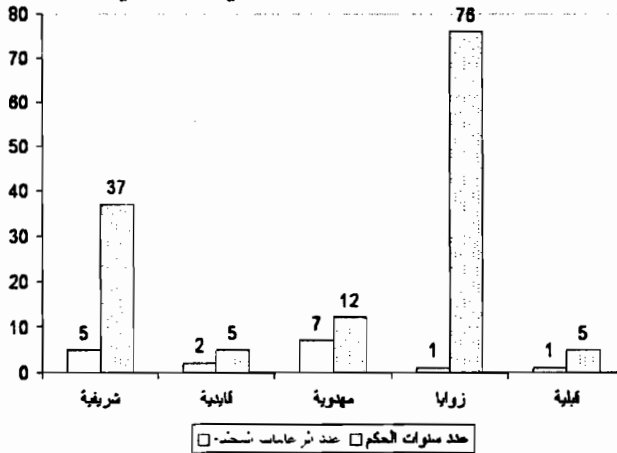
الزعامات اخلية بسوس في القرن الثامن عشر



الشكل 2

نستنتج من خلال هذا المبيان أن نسبة الزعامات المحلية المرتبطة بالمهدوية هي التي تأتي في المقدمة ثم الزعامات المرتبطة بالأسرة الحاكمة، غير أن السنوات التي تزعمت فيها منطقة سوس قليلة إذ سرعان ما تنتهي كما ذكرنا سابقا، وأن الزعامة التي دامت مدة طويلة هي زعامة إلبيغ نظرا لكونها تتوفر على مقومات أخرى لا تملكها القوى المحلية الأخرى.

الزعامات اخلية ونسبة سنوات حكمها في سوس في القرن الثامن عشر



الجدول 3

نستنتج من خلال كل ذلك أن ظاهرة الزعامات المحلية بسوس، لم تكن ظاهرة انفصالية كما تذهب إلى ذلك بعض الدراسات الأجنبية، ولم يتأكد عند دراسة وتحليل الوثائق المحلية المرتبطة بالموضوع ما يمكن أن يوصف بأنه «انفصال سياسي كامل» لسوس عن السلطة المركزية.

صحيح أن العلاقة بين المخزن وسوس خلال القرن الثامن عشر تخللتها فترات صراع قوي وحروب دامية غير أنه لم يكن صراعاً «خارج المشروع» فهو ينحصر بين قوتين سياسيتين : قوة محلية ترغب في تغيير السلطة الحاكمة وسلطة مركزية تعتبر نفسها حاملة للمشروعية ولذلك فإن أساس الصراع وجوهره لا يكون حول الانفصال بقدر ما يتمحور حول الاستحواذ على الرأسمال الرمزي واحتكاره (الشرف / المهدوية/ الجهاد) والذي لا تتم من دونه تعبئة المجتمع المغربي للسيطرة على الحكم المركزي.

ولعل غياب مشاريع الانفصال السياسي لدى هذه الحركات ناتج عن وجود وعي عميق بارتباط جهة سوس بالمغرب كجزء من الأمة الإسلامية وناتج، أيضاً عن طبيعة السلطة المخزنية المرتكزة على أساس البيعة ونظراً لأن مفهوم البيعة يتجاوز «المجال الترابي» «الإيالة» ليشمل المسلمين جميعاً «الرعية» فإن السلطة المخزنية تركز على المجال البشري (الرعية). وبالتالي فإن الرعية (المجال البشري) هي التي تحدد الإيالة (المجال الترابي) عكس ما هو معروف في المجتمعات الأوروبية حيث إن مفهوم الدولة الوطنية في أوروبا يحدده المجال الترابي ومن هنا فليست للإيالة حدود ثابتة بل هي مرتبطة بالرعية وانطلاقاً من هذه القاعدة فإن الحديث عن الحدود السياسية بالمفهوم الأوروبي قبل معاهدة لالة مغنية (1845) سيكون نوعاً من المفارقة التاريخية Anachronisme.

وعليه فإنه من الصعب بمكان القول بوجود الانفصال السياسي بالمفهوم الترابي في تاريخ العلاقة بين المخزن وسوس في هذه الفترة لأن الانفصال في إطار هذه الذهنية لا يمكن أن يكون إلا بشرياً بين المسلمين و«الكفار» وهذا ما جعل الثورات والحركات المعارضة في الجنوب المغربي لم تؤسس مشروعاً للانفصال وتكوين إمارة جديدة منفصلة بالرغم من قوة الجغرافيا التي قد تساهم في ذلك ومن هنا فإن

تاريخ العلاقة بين المركز والجهة بالمغرب لا تحكمه الجغرافيا بشكل مطلق، كما اعتقد ذلك بعض الباحثين بل هو خاضع، أساساً لقوة التاريخ والثقافة.

يظهر من هذا أن سر عراقة استمرار السلطة المركزية في المغرب لم يكن مرتبطاً بدائرة القوة المادية وحجة القوة لأنها محدودة في الزمان والمكان، ومرهونة بقوة المخزن النسبية ولكنه مرتبط بقوة الحجة فدائرة الأحكام السلطانية الرمزية أوسع بكثير من دائرة الأحكام السلطانية المباشرة. ذلك أن حجة القوة المرتبطة بالحركة والمحلة وقوة القواد أضعف بكثير من قوة الحجة المنغرس في ذهنية المجتمع المغربي والمتعلقة بمفهوم البيعة، ببيعة السلطان كأمير المؤمنين، وكنموذج أمثل لا وجود به المجتمع إلا استثنائياً، فهو فرد في زمانه. وقد بينت واقعة «زيان» كيف أن السلطان يحكم رغم انهزام محله وأسرته وكيف أن قوة الحجة أقوى من حجة القوة وهذا ما يفسر في كثير من الجوانب انتشار نفوذ السلطان في الإيالة المغربية الشاسعة بشكل لا يتناسب وقوته المادية ومن هنا فإن مفهوم «بلاد السبية» و«بلاد المخزن» اللذين تم توظيفهما في أغلب الدراسات المتعلقة بتاريخ المغرب لا ينطبقان في كثير من جوانبهما على هذه الدراسة. وأن المفاهيم الأكثر إجرائية هنا هي «مجال الطاعة» و«مجال البيعة».

وعليه، فإن طبيعة أسلوب المخزن في الحكم لا تعتمد على التصلب في تطبيق الأحكام الشرعية في هذه الجهة وفي مجال البيعة بل إن المخزن يكيف حكمه مع طبيعة كل مجموعة قبلية حسب قوتها وحسب موقعها في المجال وحسب قوته هو أو ضعفه السياسي فهو يوصي القضاة بتطبيق ما عليه العمل عند الجمهور. ويتبنى قواد وزعماء وفقهاء وشرفاء محليين ويحتضنهم بظواهر التعيين والتوقيع مكتوبة بأسلوب يبرز أهميتهم ومكانتهم لدى المخزن مع التركيز على إبراز قوة المخزن الرمزية. ويترك للجهة هامشاً واسعاً من الاستقلال داخل المشروعية فهو استقلال ضمن مجال البيعة.

أما القوى المحلية، فإن لم تكن لها الرغبة السياسية في السيطرة على الحكم المركزي فإنها تؤدي فروض البيعة، وتقبل الدعوة للسلطان فوق المنابر، وتقبل تعيين المخزن لقاضيهما، وتقوم بإرسال هدايا العيد كرمز لاستمرار البيعة لكنها تبقى أقل خضوعاً للسلطة المركزية.

لقد أدى سلوك المخزن المعتمد في ممارسة الحكم على إبراز قوته الرمزية (الشرف) وإخفاء قوته المادية إلى توازن العلاقة بين المخزن وسوس وإلى ترسيخ حلقات الترابط والتكامل بين الجهة والمركز غير أن التدخل الأوربي المبكر في جنوب البلاد في نهاية القرن الثامن عشر، ساهم في اختلال ذلك التوازن ؛ إذ أن المخزن عمل على تضيق هامش «الاستقلال المشروع» عبر إجراءات من قبيل إغلاق مراسي الجنوب أمام التجارة الأوربية رداً للخطر الأجنبي وتشجيع القواد المحليين على حساب قبائلهم مما أدى إلى تدهور هذه الجهة التاريخية اقتصادياً وبشراً واجتماعياً نتج عنه تراجع المشاريع الجماعية الكبرى كبناء المخازن الجماعية (أكودار)، ومد القنوات والسواقي المائية وصيانة وحماية الطرق التجارية.

وإذا كان المخزن قد تغبى من وراء إضعاف سوس تقوية نفوذه بالمنطقة لردع التدخل الأجنبي فإن تطور الأحداث بينت بعد ذلك أن إضعاف المنطقة واختلال ذلك التوازن، هو الذي مهد للتدخل الأجنبي في نهاية القرن التاسع عشر وهو ما أكدته دراسات أخرى سابقة.

ونخلص إلى القول إن المخزن يصبح قوياً بقوة جهاته التاريخية الكبرى التي تنتج من حين لآخر بعض الزعامات المحلية ويضعف بضعفها فكلما كانت العلاقة بين المخزن وهذه الجهات علاقة متوازنة، كلما ازدادت قوة السلطة المركزية، وكلما اختل ذلك التوازن كلما دب الضعف والهوان إلى جسم الدولة المغربية، وأصبحت البلاد عرضة للتدخل الأجنبي.